هل بدأ التفكير في اتفاقية بازل 4؟

د. سليمان ناصر*

* خبير مصرفي - أستاذ بجامعة ورقلة الجزائر.

تمهيد:

قد يكون من السابق لأوانه الحديث عن شيء إسمه «اتفاقية بازل 4» فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على البنوك، لكن بدأت الخلافات تظهر بالفعل حول تفسير وتوقيت وكيفية تنفيذ بعض بنود بازل 3، وقد بدأت بعض الدول بالفعل تخطو بعض الخطوات الانفرادية اتجاه تجاوز الاتفاقية السابقة، واتخاذ بعض الإجراءات الأحادية والتي يمكن اعتبارها خطوة باتجاه بازل 4.

ومن ناحية أخرى، فإن لجنة بازل أصدرت تقريرا في بداية هذه السنة حول متطلبات رأس المال المعدلة والخاصة بمواجهة مخاطر السوق، ويقصد بذلك المحافظ المخصصة للمتاجرة، أي المخاطر التي تطرأ على سوق رأس المال نتيجة التطورات في أسعار الأسهم وأيضا أسعار السندات والتي تؤثر على تسجيل العمليات في السجلات التجارية للبنك، إضافة إلى المعاملات الأخرى والتي تنشأ عن التطورات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار البضائع، مما فهم منه أنه تمهيد لإصدار اتفاقية جديدة والتي ستكون باسم «بازل 4».

فيما يخص تقييم اتفاقية بازل 3:

من الصعوبة بمكان الحديث الآن عن أي تقييم لاتفاقية بازل 3، وذلك لأن بنود هذه الاتفاقية تطبق بشكل تدريجي إلى غاية سنة 2019، فاتفاقية بازل 3 تلزم البنوك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي أو الحد الأدنى لرأس المال من 2 ٪ إلى ٪4.5 ابتداء من أول يناير/ كانون الثاني 2015، كما تلزمها بإضافة هوامش على شكل مصدات رأسمالية تحوطية، وهي هامش احتياطي للحفاظ على رأس المال يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 ٪ من الأصول والتعهدات المصرفية يبدأ تكوينه تدريجيا ابتداء من 1 يناير 2016 لينتهي في 1 يناير 2019 ليصل مجموع الحد لرأس المال الأولي إلى 7 ٪، وبنفس الطريقة بالنسبة للشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) من 4 ٪ إلى 6 ٪ ومع إضافة احتياطي الحفاظ على رأس المال تصل إلى 8.5 ٪، وكذلك رأس المال الإجمالي من 8 ٪ وبعد إضافة الاحتياطي المذكور يصل إلى 10.5 ٪ بحلول سنة 2019، هذا بالإضافة إلى احتياطي آخر لاستخدامه في مواجهة أزمات مختلفة ومحتملة مستقبلا يتراوح بين 0 و 2.5 ٪ قد تكون إضافته بشكل تدريجي في حالة الأخذ بحده الأقصى.

أما بالنسبة للسيولة والتي اهتمت بها اتفاقية بازل 3 بشكل أكبر على خلاف الاتفاقيات السابقة، فقد وضعت نسبتين لحسابها، إحداهما خاصة بالأجل القصير وتطلق عليها «نسبة تغطية السيولة» LCR، وتمر هذه النسبة أيضا بمرحلتين: أن تكون أكبر أو تساوي 60 ٪ بحلول سنة 2015، ثم تساوي 100 ٪ بحلول سنة 2019.

إذن، وبالرغم من أن اتفاقية بازل 3 لم تأخذ بعد شكلها النهائي حتى تتضح معالمها بشكل كامل من حيث التطبيق، فقد برزت خلافات حول تفسير بعض بنودها وبالتالي كيفية التنفيذ كما أشرنا في مقدمة هذا المقال. كما برز الخلاف أيضا حول حجم بعض النسب مثل نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio، فقد بدأت دول تفرض على بنوكها شروطا تتجاوز بازل 3، خاصة في أوروبا وأيضا الولايات المتحدة، حيث وضعت هذه الأخيرة وكذلك بريطانيا حدا أدنى يتجاوز 3 بالمائة الوارد في الاتفاقية، كما أصبحت هاتان الدولتان تصران على معايير أكثر صرامة فيما يخص السيولة.

الإجراءات الجديدة المتوقعة في اتفاقية بازل 4:

يتوقع أن تركز اتفاقية بازل 4 المرتقبة على ثلاثة تغييرات:

أولا- يمكن أن تفرض قيودا حول مدى الاعتماد في أوزان المخاطر على النماذج الداخلية في حال اختلافها عن أوزان المخاطر في النموذج المعياري أو المقاربة

الموحدة، أي التشدد أكثر في تقييم رأس المال. وهناك من يرى بأن البنوك الكبرى على وشك تجريدها من قدرتها على استخدام النماذج الداخلية الخاصة بها، وبالأخص ما تعلق منها بتقييم المخاطر التشغيلية، وبالتالي فإنها ستكون مضطرة لاعتماد نماذج موحدة في هذا الصدد، وهذا من شأنه أن يعطي إشارة لفرض المزيد من متطلبات رأس المال لحماية النظام المالي من المخاطر (James Eyers, www.afr.com, 18/10/2015).

ونفس الإجراء قد يتخذ فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، حيث تشير مصادر مطلعة إلى اتجاه اللجنة نحو تشدد أكبر فيما يتعلق بأحد المدخلات الأساسية لمنهج التصنيف الداخلي IRB وهو الخسائر المتوقعة في حالة التعثر أو الفشل في السداد loss given default/LGD، وبالتالي التوجه أكثر نحو التنميط في حساب متطلبات رأس المال. ونتيجة لكل ذلك يجب اتباع نهج أكثر صرامة فيما يخص اختبارات التحمل Stress Testing.

إن الهدف من هذه القيود المقترحة هو منع البنوك الكبرى من الانحراف بعيدا عن أوزان المخاطر المطلوبة في النموذج الموحد، أي تلك التي تستخدم نموذج التقييم الداخلي IRB، حيث دعا الخبراء إلى ردع البنوك التي تسعى إلى خفض متطلبات رأس المال عن طريق استخدام النماذج الداخلية، ومعنى ذلك أن متطلبات رأس المال لا يمكن أن تنخفض بنسبة معينة عن المنهج الموحد.

وتشير تصريحات Stefan Ingves رئيس لجنة بازل إلى أن استخدام نماذج التصنيف الداخلي IRB سيكون مقيدا أكثر في الإطار الجديد بازل 4، وسوف تكون للبنوك مرونة أقل بالنسبة لبعض التعرضات، حيث أن ترجيح مخاطر الأصول قد لا تكون قادرة على استخدامه على الإطلاق. وتشير مصادر أخرى إلى أن نهجا هجينا قد يظهر، حيث يمكن للبنوك الكبيرة استخدام نماذجها الداخلية IRB لقروض الرهن العقاري وبطاقات الائتمان والقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن لنماذج التصنيف الداخلي IRB حسب رأي آخر أن تكون موجهة للتمويلات ذات الاحتمال المنخفض للتعثر، مثل إقراض المؤسسات المالية الأخرى، الجهات السيادية...، كما أن بعض جوانب منهج IRB قد تعود مرة أخرى إلى نماذج موحدة.

وحسب هذا التوجه، فإن بعض الآراء تدعو إلى توحيد كيفية احتساب الأصول المرجحة بالأخطار مرة أخرى والقضاء على الخلافات القائمة، إلا أن هناك الكثير من الخبراء بالمقابل يعتقدون أن هذا التوحيد سيكون له أثر سلبي على إدارة الأخطار، حيث أن هناك أسبابا مشروعة تدعو للاختلافات في احتساب الأصول المرجحة بها في مختلف البلدان.

ثانيا- العمل على رفع الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية، أي رفعها فوق الـ 3 بالمائة المعمول بها في الاتفاقية الحالية. فعلى سبيل المثال، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن مجلس الاحتياطي الفدرالي يقترح رفع هذه النسبة إلى معدل يتراوح بين 5 و 6 بالمائة حسب نوعية البنوك، ويقترح تطبيقها ابتداء من سنة 2018.

ثالثا- زيادة في متطلبات الإفصاح من قِبل البنوك إذا سمح لها باستخدام النماذج الداخلية في حساب كفاية رأس المال (منهج IRB بنوعيه الأساسي والمتقدم)، والتشديد على مزايا البنوك في استخدام النماذج الداخلية لحساب متطلبات رأس المال، إذ أن هذه البنوك مطلوب منها مستقبلا شرح وتبرير لماذا أوزان المخاطرة استنادا إلى النماذج الداخلية تختلف عن المنهج الموحد، مما قد يؤدي مرة أخرى إلى رفع متطلبات رأس المال ككل.

بينما يرى الخبير المصرفي «عدنان أحمد يوسف» أن الإجراءات المتوقعة ستتمثل في قضيتين:

- القضية الأولى هي زيادة رأس المال لمقابلة محافظ المتاجرة في سجلات البنك. وهذا سيجعل قيام البنوك بالمتاجرة لحسابها الخاص في الأوراق المالية والسلع والعقارات وغيرها أكثر كلفة.
- أما القضية الثانية فهي إدخال تنقيحات في احتساب المخاوف التشغيلية ورأس المال المخصص لذلك كما أشار James Eyers من قبل.

ونتيجة لذلك، يرى أن هذه المراجعات قد تجبر البنوك على زيادة رأس المال الموجه لتهديدات السوق بنسبة 41 في المائة ولكن بالنسبة لبعض المصارف فإن الزيادة قد تصل إلى 800 في المائة (يوسف، جريدة الحياة: 13/04/2016).

وتكملة لهذه المقترحات المتوقعة، فقد دعا الخبراء أيضا إلى الحد من الاعتماد على التصنيفات الائتمانية الخارجية وزيادة حساسية التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك، بمعنى أنهم يدعون إلى وضع حد لممارسة الترجيح للمخاطر بالرجوع إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية ويقترحون بدلا من ذلك استخدام تدابير أصيلة في حساب كفاية رأس المال تعتمد على جودة الأصول. كما عاد الحديث مرة أخرى عن نسبة الدين الذي يمكن أن يلعبه في متطلبات رأس المال، مع العلم أن بازل 3 ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال والتي تعتمد أساسا على الدين.

الخلاصة:

إن التقارير الدورية الواردة من لجنة بازل، إضافة إلى تصريحات مسؤوليها، وكذا توقعات الخبراء، إضافة إلى الخلافات في تطبيق بازل 3، تفيد بأن هناك تعديلات قادمة في الأفق، ومادامت المسألة تتعلق بجميع أنواع المخاطر، الائتمانية والسوقية والتشغيلية، فقد ينجم عنها وباحتمال كبير فرض زيادات معتبرة في متطلبات رأس المال.

ويبقى السؤال الأهم: هل تصمد الاتفاقية الحالية إلى غاية نهاية أجلها المقرر للتطبيق الكامل بحلول سنة 2019، أم يتم التعجيل بتعديلها باتفاقية بازل 4 ؟ الأيام والشهور القادة كفيلة بالإجابة.